دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي لمناطق النزاع

م.م. ولاء علي فرحان
جامعة النهرين- رئاسة الجامعة
ruqayhyasir@gmail.com

م.د. رقية كريم جارالله ياسر
وزارة التربية- المديرية العامة للتخطيط التربوي
walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i56.657

ملخص :

يتناول هذا البحث الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع، إذ يُعد الأمن الغذائي ركيزة من ركائز الأمن الإنساني، ويتأثر بشدة بالنزاعات المسلحة، يتتبع البحث آليات تدخل الأمم المتحدة، مركّزًا على جهود برنامج الأغذية العالمي (WFP)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، في الإغاثة العاجلة، ودعم الزراعة، والتنسيق الإنساني ، كما يستعرض الإطار القانوني الدولي الذي يحظر استخدام التجويع كسلاح، لاسيما القرار 2417 لمجلس الأمن، إلا أن التدخلات الأممية تواجه تحديات متعددة، منها التسييس، ونقص التمويل، وغياب المساءلة، يوصي البحث بتوسيع الشراكات مع الفاعلين المحليين، وتعزيز المساءلة، وربط الأمن الغذائي بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي- النزاعات المسلحة- منظمة الأمم المتحدة- الأمن الإنساني.

The Role of the United Nations in Maintaining Food Security in Conflict Zones

Asst. Lecturer
Walaa Ali Farhan
walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

Asst. Prof. Dr.
Ruqaya Kareem Jarallah Yasser
ruqayhyasir@gmail.com

ABSTRACT:

This research addresses the role of the United Nations in preserving food security in conflict zones, emphasizing that food security is a cornerstone of human security and is severely affected by armed conflicts. The study explores the mechanisms of UN intervention, with a particular focus on the efforts of the World Food Programme (WFP), the Food and Agriculture Organization (FAO), and the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) in providing emergency relief, supporting agriculture, and ensuring humanitarian coordination. The research also reviews the international legal framework prohibiting the use of starvation as a method of warfare, especially UN Security Council Resolution 2417. However, UN interventions face numerous challenges, including politicization, funding shortages, and lack of accountability. The study recommends expanding partnerships with local actors, enhancing mechanisms of accountability, and integrating food security within the framework of sustainable development.

KEYWORDS: Food Security – Armed Conflicts – United Nations – Human Security.

المقدمة:

يمثل الأمن الغذائي أحد أركان الأمن الإنساني المعاصر، ويُعدّ توافر الغذاء الكافي والآمن والمغذي حقًا أصيلًا من حقوق الإنسان، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)، إلا أن تحقيق هذا الحق لا يزال يواجه تهديدات حادة في ظل النزاعات المسلحة التي تعصف بالعديد من مناطق العالم، مسببةً أزمات إنسانية مركبة تضرب في عمق قدرة الدول والمجتمعات على تأمين حاجاتها الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء.

فقد باتت النزاعات المسلحة المعاصرة أكثر تعقيدًا وتفككًا، وغالبًا ما تدور داخل الدول وليس بينها، وتترافق مع انهيارات مؤسسية، وتشظٍّ اجتماعي، وتهجير قسري، وتدمير للبنى التحتية، خاصة تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي وسلاسل الإمداد الغذائي، وقد كشفت تقارير برنامج الأغذية العالمي (WFP) أن أكثر من ٧٠٪ من الجوع الحاد في العالم اليوم مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات المسلحة، مما يجعلها العامل الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي المزمن.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة جوانب فمن جهة، يتناول موضوعًا ذا أولوية قصوى في أجندة الأمن الإنساني العالمي، ويتقاطع مع الجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الثاني (القضاء على الجوع).

إشكالية البحث

تنطلق الإشكالية من السؤال المركزي الآتي: إلى أي مدى تمكّنت الأمم المتحدة، عبر أجهزتها ووكالاتها، من تحقيق الأمن الغذائي في مناطق النزاع المسلح، وما أبرز التحديات التي تحدّ من فاعلية تدخلاتها؟ وتنبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

-كيف يمكن تعريف وتحديد العلاقة الجدلية بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي؟

-ما الآليات التنفيذية والتنسيقية التي تعتمدها الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي في البيئات المتأزمة؟

-ما هي الأطر القانونية والسياسية التي يستند إليها تدخل الأمم المتحدة في هذا المجال؟

-ما مدى نجاح تدخلات الأمم المتحدة في عدد من حالات النزاع (مثل اليمن، سوريا، السودان، أوكرانيا والعراق وغزة)؟

-وكيف يمكن تفسير محدودية تأثير المنظمة في بعض الحالات، رغم تدخلها الواسع النطاق؟

فرضية البحث

ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن: «دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع يتسم بالطابع التفاعلي والتراكمي، لكنه غالبًا ما يُواجه بقيود هيكلية وسياسية وميدانية تحدّ من تأثيره المستدام.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والمفردات النظرية المرتبطة بالأمن الغذائي والنزاع، كما يستخدم المنهج الاستقرائي المقارن في تحليل آليات الأمم المتحدة وتطبيقاتها الميدانية في سياقات نزاع مختلفة.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة ،تناول المبحث الأول الإطار النظري، وتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول تناول مفهوم الأمن الغذائي والنزاع، بينما ركّز المطلب الثاني على العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع، أما المطلب الثالث فتناول

الأمن الغذائي ضمن إطار الأمن الإنساني ، أما المبحث الثاني، فقد تناول آليات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي، وتضمن عدة مطالب، جاء في مقدمتها: الآليات الإنسانية والتنفيذية التي تعتمدها الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع والمطلب الثاني: الإطار السياسي والقانوني للأمم المتحدة لحماية الأمن الغذائي في مناطق النزاع، المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مناطق النزاع.

اولاً: الإطار النظري

تُعدّ الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المرتبطة بالأمن الغذائي والنزاعات المسلحة خطوة ضرورية لفهم السياق العام الذي تتحرك فيه جهود الأمم المتحدة في مناطق النزاع، إذ يشكّل الأمن الغذائي جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان ومن مكونات الأمن الإنساني، بينما تمثل النزاعات المسلحة أحد أبرز التهديدات المباشرة له، لما تسببه من تهجير واسع، وانهيار اقتصادي، وتفكك في البنى التحتية، يتناول هذا المبحث المفاهيم النظرية للأمن الغذائي والنزاع، ويستعرض العلاقة الجدلية بينهما، مع تسليط الضوء على موقع الأمن الغذائي ضمن مفهوم الأمن الإنساني الحديث، مما يُمكّن من تحليل أدوار الفاعلين الدوليين بمرجعية علمية واضحة، وذلك بكل المطالب الاتية:

١- مفهوم الأمن الغذائي والنزاع

أ- مفهوم الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية في الدول، لذا فلا غرابة أن يعطي اهتماما بالغا في الأوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهو التزام متفرع من التزام أعم بتوفير وحماية حقوق الإنسان وهو ماصدر عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، ومن هذه الحقوق ، الحق في مستوى معيشة لائق للفرد وأسرته الوارد في المادة (٢٥) من هذا الإعلان، وقد نصت هذه المادة الدولية بشكل صريح على الحق في الغذاء الكافي للإنسان، الذي يعد جزء من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، والحكومات ملزمة بالمحافظة على حق كل مواطن في الحصول على ما يكفيه من الغذاء، وتأمينه ضد التعرض للجوع، وتحريره من الجوع إذا وقع فريسة له وهي ملزمة تبعا لذلك، باتخاذ الإجراءات اللازمة الضمان توافق سياسات إنتاج وحفظ وتوزيع الغذاء، مع هدف تأمين وحماية الحق في الغذاء، ومع هدف توفير الأمن الغذائي، وقد تضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرها المجتمع الدولي في عام ٢٠٠٢ تخفيض نسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠،

والذي مازال يطمح الوصول إليه، وتجري الأمم المتحدة متابعة مستمرة للتقدم المحرز في هذا الهدف، أما عربيا فقد أدرج هذا الهدف في إستراتيجية التنمية الزراعية العربية التي تبنتها القمة العربية التي عقدت في الرياض في عام ٢٠٠٧ وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار تقارير سنوية من ضمنها تقرير يعني بمتابعة أوضاع الأمن الغذائي العربي.[١]

مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) إذ عرفت مفهوم الأمن الغذائي (على أنه حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط). وكذلك الأمن الغذائي يحدث عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الاوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وأمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم الغذائية وتضمن ان يعيشوا حياة صحية ونشيطة.[٢]

الأمن الغذائي (على أنه حصول جميع الناس وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط)

مفهوم الأمن الغذائي حسب منظمة الصحة العالمية (WHO) عرفت الأمن الغذائي انه تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء اللازم لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوق به صحيا وملائما للاستهلاك البشري.[٣]

مفهوم الأمن الغذائي حسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ متى يحصل جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفي من الغذاء المغذي للحفاظ على حياة صحية ونشيطة) [٤]

مفهوم الأمن الغذائي حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) عرف الأمن الغذائي بأنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة بشكل مستمر لكل فرد من أفراد الأمة العربية على أساس الإنتاج المحلي وإتاحته لجميع أفراد المجتمع أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة بأسعار تتناسب مع قدراتها وإمكانياتها المالية[٥]

---

(١) الغوث ولد الطالب جدو، اهم تحديات الامن الغذائي العربي، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية «التنمية العربية بين التحديات الراهنة وافاق الثورة الصناعية الرابعة، (المعهد العربي للتخطيط، اتحاد الغرف العربية، بيروت: ٢٠١٩)، ص٤-٥.

(٢) تقرير حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما: ٢٠١٠)، ص٨.

(٣) إبراهيم احمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي، (مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العددان ٣-٤: ٢٠١١)، ص ٥٤٨.

(٤) داليا إسماعيل محمود، المياه والعلاقات الدولية، ط١، (مكتبة مدبولي، مصر: ٢٠٠٦)، ص٣٤.

(٥) المنظمة العربية للتنمية والزراعة، دراسة تقويم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الامن الغذائي العربي، (الخرطوم: ١٩٩٤)، ص١٧٦.

ب- مفهوم النزاع

إن مفهوم النزاع هو من المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف والطروحات النظرية، وهو من المفاهيم التي كثر حولها الجدل في الأدبيات الغربية، لاسيماً المتعلقة منها بموضوع النزاعات أو الصراعات الأهلية، إن النزاع في معناه الضيق يشير إلى المنافسة التي تقوم بين عدة جماعات أو دول تعد كل منها أن أهدافها متناقضة مع الأخرى والهدف من النزاع هو تحييد فئة أو تفوق فئة على أخرى، وغالبا ما يتقدم أحد أطراف النزاع بادعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون في الوقت الذي يرفض الطرف الآخر هذا الادعاء[1].

وبالرغم من أن للنزاعات تواجد في كافة أشكال السلوك الاجتماعي، إلا أنه تختلف أشكال النزاعات وفقا محصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره، فلكل نزاع أرضية يقوم عليها، كما أنه دائماً ما يأتي ممتزجاً بالكثير من التبريرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهناك سبب أصيل لأي صراع كما أن هناك دائما تبرير مباشر لوجوده وتجري النزاعات والصراعات عادة بدافع مجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة فعندما تشعر الأطراف المتفاعلة أن هناك ثمة مصالح يمكن أن تجنيها من جراء الانخراط في الصراع فإنها تقدم على الدخول فيه، وتغربها تلك المصالح بكسر قواعد سابقة أو المغامرة بانتهاك أعراف عامة لإدارة الصراعات على المستويات المختلفة، إذ دلت المعطيات التاريخية للحروب الأهلية التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية إلى الوقت الراهن (١٢٠) حرباً أهلية مازال ٠ منها قائمة وأن معدل القتلى فيها ألف شخص في السنة أو أكثر، كما أن متوسط استمرارها هو عشر سنوات، وذكر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام بأنه منذ انتهاء الحرب الباردة كانت الحروب بين الدول نادرة نسبيًا، إذ إن جميع النزاعات المسلحة الرئيسة التي اندلعت بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) كانت نزاعات أهلية، باستثناء ثلاث فقط ، ووفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بأسباب الصراعات الأهلية في إفريقيا، فقد شهدت أربع عشرة دولة من أصل ثلاث وخمسين دولة إفريقية نزاعات مسلحة في عام ١٩٩٦وعلى أساس ذلك تعد الحرب الأهلية من أهم التعبيرات العملية للنزاعات الداخلية أو هي إحدى نتائجه فهي لا ينطبق عليها حكم القواعد المتعددة لقوانين الحرب ولا تنطبق على

النزاع يوجد بشكل عام عندما تتنازع مجموعة أو أكثر وتصبح مصالحها متناقضة وأخذت تعبر عن مواقفها بعدائية أو الأضرار بالمجموعات الأخرى

(١) هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في أطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: ١٩٩٤)، ص٣١.

المتمردين صفة المحاربين، فهي حرب بين فصائل داخل دولة واحدة تستهدف أما تغيير النظام الحاكم كليا، أو إزاحة بعض العناصر داخله، أو حتى الانفصال بمنطقة ما كدولة مستقلة جديدة.[١]

فالنزاع يوجد بشكل عام عندما تتنازع مجموعة أو أكثر وتصبح مصالحها متناقضة وأخذت تعبر عن مواقفها بعدائية أو الأضرار بالمجموعات الأخرى، ومن هذه الزاوية يعرف الأستاذ أحمد إبراهيم محمود النزاع الداخلي تعريفاً إجرائياً وذلك في دراسته حول (الحروب الأهلية في إفريقيا)، حيث يرى الحرب الأهلية بوصفها شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس أثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة، ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها.[٢]

٢- العلاقة بين الأمن الغذائي والنزاع

بالرجوع إلى برنامج الأغذية العالمي يُقدر عدد الأشخاص الذين يعانون انعدام الغذاء ب ٢٨ مليون نسمة في بلدان العراق وفلسطين والسودان واليمن، كما موضح في الجدول الأتي:

جدول: انعدام الأمن الغذائي في البلدان والمناطق المتأثرة بالنزاعات في منطقة الإسكوا

البلد/ المنطقة	اليمن	السودان	العراق	الضفة الغربية	غزة
السكان (مليون)	٢٣	٤١	٢٩	٢,٥	١,٥
يعانون انعدام الامن الغذائي (مليون)	١٠	١١	٦,٤	٠,٤	٠,٣
السكان (K)	٤٣	٢٧	٢٢	١٦	٢٠

المصدر: الأمن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠، ص٤١.

(١) احمد إبراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: ٢٠٠١)، ص٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥.

بالتالي ما هو الرابط بين انعدام الأمن الغذائي وانكشاف الدولة على خطر النزاع المسلح؟ إن مسألة إسناد علاقة سببية مباشرة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع غير واضحة أيضاً لأن العلاقة بين النزاع المسلح ومتغيراته التفسيرية هي في أحيان كثيرة علاقة داخلية أي أن وجود نزاع يؤثر بحد ذاته على المتغيرات الرئيسية المستعملة لتفسير النزاع عدا عن المتغيرات الجغرافية لكن هناك توافق عام على أن الفقر والنمو المنخفض يؤديان إلى زيادة مخاطر النزاع والإقصاء، ما يؤدي بدوره إلى تكاليف اقتصادية أعظم تتصاعد إلى هوة نزاع - فقر - إقصاء وليس انعدام الأمن الغذائي إلا جزءاً واحداً من الصورة الكبرى، إذ قد يكون مرتبطاً بالفقر، ولكن ليس بالضرورة، و قد يعاني السكان من انعدام الأمن الغذائي دون أن يكونوا فقراء، وقد يتمتعون بالأمن الغذائي على الرغم من كونهم فقراء، تناولت العديد من الدراسات الكمية في الأدبيات العلاقة الواضحة بين الفقر وانعدام المساواة والنزاع الأهلي، وقد أكدت هذه الدراسات وجود ارتباط يمكن تحليله على ثلاثة مستويات مختلفة، فعلى المستوى الفردي، تؤدي الديناميات المرتبطة بالفقر إلى تقليص الإيرادات المتوقعة من العمل في الزراعة، مقارنة بما قد توفره الانخراط في مجموعات متمردة أو إجرامية، أما على مستوى الجماعة، غالبًا ما تُفسَّر النزاعات من منظور الحرمان النسبي أو عدم المساواة الأفقية ، إذ قد تؤدي الاختلافات في الفرص بين مجموعات مختلفة إلى حفز المجموعات المهمشة على حمل السلاح لتغيير الوضع الراهن، كما أن المنازعات هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الهيكلي، وغالبا ما تمنع المنازعات المسلحة المزارعين من إنتاج الأغذية، كما أنها تقطع سبل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق. وطبقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، أدت المنازعات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى خسائر في الإنتاج الزراعي تبلغ قيمتها ٥٢ مليار دولار تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧، وهو رقم يعادل ٧٥ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها البلدان المتضررة من المنازعات وبالنسبة لجميع البلدان النامية، تقدر الخسائر في الإنتاج الزراعي بنحو ٤,٣ مليار دولار سنويا في المتوسط - وهو مبلغ كان يكفي لزيادة المتحصل من الأغذية لنحو ٣٣٠ مليون من ناقصي الأغذية إلى أدنى المستويات المطلوبة، وقد أدت المنازعات التي ترتبط غالبا بالجفاف، إلى حدوث ست من بين سبع مجاعات أفريقية كبرى منذ ١٩٨٠، إذ إن الإنذار المبكر والاستجابة عادة ما يمنعان حدوث المجاعة عندما يكون سببها الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى، ولكن الحالة لا تكون كذلك في مناطق الحروب، حيث إن نقص

الأمن وتعطل النقل والشبكات الاجتماعية يحول دون تسليم معونات الإغاثة.[١]

٣- الأمن الغذائي في إطار الأمن الإنساني

لا يمكن فهم الأمن الغذائي في سياق النزاعات المسلحة دون ربطه بمفهوم أوسع وأشمل هو الأمن الإنساني، وقد برز هذا المفهوم بقوة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٤، بوصفه نقلة نوعية من التركيز على حماية الدول إلى حماية الأفراد وكرامتهم، حيث صنف الأمن الغذائي كأحد المكونات الأساسية للأمن الإنساني إلى جانب الأمن الصحي، الاقتصادي، البيئي، السياسي، الشخصي، والاجتماعي ، و في هذا الإطار، لا يُعد انعدام الأمن الغذائي مجرد نتيجة عرضية للنزاعات، بل يمثل أحيانًا أداة مباشرة من أدوات القمع والإخضاع الجماعي، كما في حالات الحصار والتجويع المتعمد ، وقد تناول مبدأ «مسؤولية الحماية" (R2P) الذي أقرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، هذه القضايا بشكل واضح، باعتباره التزامًا جماعيًا لحماية السكان من الجرائم الفادحة، ومنها استخدام الجوع كسلاح.[٢]

إن إدماج الأمن الغذائي ضمن أجندة الأمن الإنساني يسمح للأمم المتحدة بتوسيع أدواتها القانونية والسياسية والإنمائية، ويمنحها شرعية أقوى في التدخل في حالات النزاع

إن إدماج الأمن الغذائي ضمن أجندة الأمن الإنساني يسمح للأمم المتحدة بتوسيع أدواتها القانونية والسياسية والإنمائية، ويمنحها شرعية أقوى في التدخل في حالات النزاع، بل إن بعض الأدبيات تذهب إلى اعتبار غياب الأمن الغذائي أحد العوامل المحركة للنزاع في حد ذاته، مما يجعل من تأمين الغذاء أولوية في عمليات بناء السلام بعد النزاع.[٣]

وعلى هذا الأساس، فإن الأمن الغذائي لا يُقاس فقط بوفرة الغذاء، بل بقدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول إليه دون تمييز، وان لا يُستخدم كأداة للابتزاز السياسي أو الإقصاء الاجتماعي، وهذا يتطلب ربط إستراتيجيات الأمم المتحدة بمجالات أوسع تشمل تعزيز الحوكمة، وبناء المؤسسات، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الريفية، والتكامل الإقليمي.

---

(١) الامن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، (الأمم المتحدة، نيويورك: ٢٠١٠)، ص٣٤-٣٥ وص٤١.

(٢) سليم كاظم، «الأمن الإنساني في منظور العلاقات الدولية.»، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥٥، (بغداد: ٢٠١٩)، ص ٢٢–٣٩.

(٣) عبد المجيد حسن، «الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة: منظور إنساني، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، القاهرة: ٢٠٢٠)، ص ٧٣–٨٥.

ثانياً: آليات الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي

في ظل تصاعد النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية في عدد من مناطق العالم، أصبح الأمن الغذائي أحد أكثر التحديات إلحاحًا أمام المجتمع الدولي، لا سيما في البيئات التي تشهد انهيارًا في المؤسسات، وتعطلًا في سلاسل الإمداد، وتهجيرًا واسع النطاق للسكان، و تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في التصدي لهذه التحديات من خلال منظومة من الآليات المتعددة التي تهدف إلى ضمان وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر ضعفًا ، وهذا المبحث يعرض الآليات الرئيسية التي تعتمدها الأمم المتحدة لتحقيق الأمن الغذائي في مناطق النزاع، مع تسليط الضوء على الوكالات والمنصات الفاعلة ضمن هذا الإطار.

١- الآليات الإنسانية والتنفيذية للأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن الغذائي في مناطق النزاع

يشكّل الأمن الغذائي في مناطق النزاع اختبارًا معقدًا لمدى فعالية النظام الإنساني الدولي بقيادة الأمم المتحدة، فالنزاعات المسلحة غالبًا ما تؤدي إلى انهيار الأنظمة الزراعية، وتعطّل سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الغذاء، وتهجير السكان، وهو ما يجعل من التدخل الإنساني في هذه السياقات مهمة شاقة تتطلب تنسيقًا عالي المستوى بين مختلف الوكالات الدولية، وتُقسم آليات التدخل الأممي إلى ثلاثة مستويات مترابطة:[١]

أ- الإغاثة الغذائية الطارئة – برنامج الأغذية العالمي

يقود برنامج الأغذية العالمي (WFP) استجابة الأمم المتحدة لحالات الجوع الطارئة، من خلال تقديم الغذاء المباشر أو الدعم النقدي والغذائي عبر بطاقات إلكترونية، إضافة إلى الدعم اللوجستي لجهات الإغاثة الأخرى ، ويتدخل البرنامج في أكثر من ٨٠ دولة، وقد توسّع نطاق عمله بعد النزاع في أوكرانيا، ليشمل حتى أوروبا الشرقية، حيث في غزة بعد التصعيد الإسرائيلي في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، عمل البرنامج على تقديم المساعدات لأكثر من ١,٢ مليون فلسطيني، رغم القيود الشديدة على المعابر والتهديدات الأمنية، وقد بيّن تقرير WFP إن قطاع غزة يشهد "أسرع انهيار لنظام غذائي في العالم خلال العقدين الأخيرين"، حيث أصبحت ١٠٠٪ من الأسر تعاني من الجوع الشديد في مناطق مثل جباليا والشجاعية وخان يونس، أما جنوب

(١) أسيل قاسم العزاوي، «دور برنامج الأغذية العالمي في إدارة الأزمات الإنسانية في اليمن.»، (مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ٣١، ٢٠٢٢، ص. ٧٧–٩٢. كذلك: تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "تقييم حالة غزة: ٢٠٢٤).

السودان ومنذ اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١٣، تعرّضت مناطق واسعة لانعدام الأمن الغذائي بسبب النزوح الجماعي وتوقف الإنتاج الزراعي، وقدّم البرنامج مساعدات غذائية لأكثر من ٦ ملايين شخص، خاصة في ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل، لكنّ شح التمويل والقيود اللوجستية أعاقت الوصول الشامل، والصومال في مواجهة الجفاف والنزاعات القبلية، تدخل البرنامج عبر عمليات توزيع غذاء وشرائح مالية لأكثر من ٣,٥ مليون صومالي، ومع ذلك، تُظهر بيانات التقييم الغذائي أن التدخل لم يكن كافيًا لتفادي مجاعة في بعض المناطق بسبب تضارب النفوذ المحلي وتهديدات حركة الشباب المسلحة.

ب- دعم الزراعة والتعافي المبكر– منظمة FAO

يتركز عمل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في مرحلة ما بعد الإغاثة، ويمثل محورًا أساسيًا في الحفاظ على الأمن الغذائي طويل الأمد من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتأهيل الأراضي الزراعية، وتقديم الخدمات البيطرية، وتنمية قدرات المجتمعات الريفية، في العراق بعد تحرير مناطق واسعة من داعش، عملت FAO على توزيع البذور والأسمدة في محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى، كما أعادت تأهيل شبكات الري ومصائد الأسماك في الأهوار، مما ساهم في استعادة قدرة المجتمعات على تأمين غذائها.

اما أوكرانيا بعد اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، تدخلت المنظمة لدعم المزارعين في إقليم خاركيف وزاباروجيا عبر توفير مدخلات الزراعة والتخزين، لكن القصف المستمر وسقوط المنشآت الزراعية الحيوية أدى إلى تراجع الإنتاج بنسبة ٣٠٪ في ٢٠٢٣. في حين إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعدّ من أكثر الدول التي تلقت دعمًا زراعيًا من FAO، خصوصًا في إقليمي إيتوري وكيفو الشرقي، إذ دعمت المنظمة المزارعين بالبذور والأدوات، كما وأنشأت مشاريع إنتاج غذائي مجتمعي للنازحين ،غير أن ضعف البنية الأمنية والفساد الإداري المحلي أعاقا التنمية الزراعية المستدامة.[١]

ج- التنسيق والتمويل – دور مكتب OCHA وصناديق الطوارئ

يتولى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) مهمة حيوية في دعم استجابة الأمم المتحدة من خلال:

(١) هبة عبد الرحمن الطائي، ٢٠٢١. «فاعلية منظمة FAO في دعم الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاعات." مجلة العلوم السياسية، (جامعة النهرين، العدد ٦٨، العراق: ٢٠٢١)، ص. ٤٤–٥٨. كذلك: منظمة الأغذية والزراعة (FAO). "تقرير الأمن الغذائي في أوكرانيا"، ٢٠٢٣.

- تنظيم عمل الوكالات ضمن "نظام العنقود الإنساني"
- تقييم الاحتياجات ومخاطر المجاعة
- إدارة التمويل الإنساني من خلال صناديق مثل CERF
- التفاوض على فتح ممرات إنسانية

أوكرانيا: أشرف OCHA على أكبر عملية تمويل مشترك في أوروبا، ونجح في إنشاء غرف عمليات في بولندا وألمانيا لتنسيق دخول المساعدات عبر الحدود، كما عمل على تمويل خطط الاستجابة السريعة للأمن الغذائي في الشرق الأوكراني.

الصومال: حيث أدى المكتب دورًا في جمع ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٢٢ استُخدمت في دعم الأمن الغذائي والمائي، لكن استمرار سيطرة الجماعات المسلحة على بعض الطرق جعل الوصول الإنساني محدودًا، خصوصًا في إقليم باي.

غزة: منذ أكتوبر ٢٠٢٣، تولّى المكتب التنسيق بين ٢٧ جهة إنسانية، لكنه واجه عراقيل سياسية إسرائيلية حالت دون تنفيذ خطط توزيع الغذاء بشكل كامل، حيث تم قصف أكثر من ٥٠ شاحنة إغاثة، وتعطّل التنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني.[١]

تُظهر الخبرات المتراكمة أن تدخلات الأمم المتحدة في الأمن الغذائي باتت تتبع نموذجًا ثلاثي المراحل: إغاثة فورية (WFP)، دعم زراعي مستدام (FAO)، وتنسيق مالي ولوجستي (OCHA). إلا أن هذا النموذج يظل هشًا أمام تحديات الأمن، والتمويل، والتسييس، وغياب الالتزام المحلي بالقانون الدولي الإنساني ، وتبرز حالة غزة كاختبار قاسٍ لمدى قدرة الأمم المتحدة على حماية الحق في الغذاء تحت النار، وتفرض على المجتمع الدولي مراجعة آليات حماية الأمن الغذائي كحق غير قابل للتفاوض.

٢- الإطار السياسي والقانوني للأمم المتحدة لحماية الأمن الغذائي في مناطق النزاع

في السنوات الأخيرة، أصبح مجلس الأمن يؤدي دورًا أكثر فاعلية في الاعتراف بخطر الجوع كسلاح حرب، ومن أبرز القرارات: القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) الذي يدين استخدام التجويع كسلاح حرب ويؤكد التزام الأمم المتحدة بضمان وصول المساعدات الغذائية دون عوائق، وإن سياسة التجويع جريمة محظورة بموجب عدد من القوانين والاتفاقيات الدولية، ويُنظر

(١) سعاد إسماعيل الهيتي، «مكتب OCHA ودوره في تنسيق المساعدات الإنسانية." (مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية، جامعة الموصل، العدد ٤٠، العراق: ٢٠٢٠)، ص. ١٠١–١١٦. كذلك: تقرير مكتب OCHA عن غزة، مايو ٢٠٢٤.

إليها على أنها انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ومن أبرز الأطر القانونية التي تناولت هذه الجريمة:[1]

- اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.
- اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) وتحظر استهداف المدنيين بحرمانهم من المواد الضرورية لحياتهم.
- البروتوكول الإضافي الأول الصادر عام ١٩٧٧، ويؤكد على حظر استخدام التجويع سلاحا في النزاعات الدولية المسلحة.
- البروتوكول الإضافي الثاني وينص على حماية المدنيين من آثار النزاعات غير الدولية، بما في ذلك منع استخدام سلاح التجويع ضدهم.
- القانون الدولي العرفي ويحظر استخدام التجويع ضد السكان المدنيين في جميع أشكال النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو غير دولية.
- القرار ٢٤١٧ الذي تبنته الأمم المتحدة.

يشكل الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح مجالًا يتقاطع فيه القانون الدولي الإنساني مع حقوق الإنسان والقانون الدولي العام، ويُعدّ تجويع المدنيين سلوكًا محظورًا بموجب منظومة متكاملة من القواعد القانونية الدولية،

يشكل الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح مجالًا يتقاطع فيه القانون الدولي الإنساني مع حقوق الإنسان والقانون الدولي العام، ويُعدّ تجويع المدنيين سلوكًا محظورًا بموجب منظومة متكاملة من القواعد القانونية الدولية، ما يعطي الأمم المتحدة شرعية واضحة في التدخل لحماية هذا الحق في البيئات التي تعاني من النزاع والانهيار المؤسسي.

أ- الإطار القانوني الناظم لحظر استخدام الجوع كسلاح في النزاعات

تناولت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ولا سيما الاتفاقية الرابعة، حماية السكان المدنيين أثناء النزاع، ونصت في المادة (٢٣) على ضرورة تسهيل مرور الأغذية والمستلزمات الطبية للسكان المدنيين، كما جاء في المادة (٥٥) من الاتفاقية نفسها أن الدولة المحتلة ملزمة بضمان تموين السكان بالأغذية والأدوية الضرورية، ثم جاء البروتوكول الإضافي الأول (١٩٧٧) في المادة (٥٤) ليُجرّم صراحة تجويع المدنيين بوصفه وسيلة من وسائل الحرب، وحرّم تدمير

(١) التجويع جريمة حرب بـ»سلاح» الغذاء، شبكة الجزيرة، ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٥، وعلى الرابط: https://www.aljazeera.net/١

أو إزالة أو جعل المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين هدفًا للعمليات العسكرية ، أما البروتوكول الإضافي الثاني، والذي ينطبق على النزاعات غير الدولية، فقد كرر هذا الحظر، مما يدل على اتساع نطاق الحماية القانونية ليشمل الحروب الأهلية، وقد أقرّت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا الحظر يُعدّ من القواعد العرفية التي تنطبق على جميع أطراف النزاع، سواء كانت دولًا أم جماعات مسلحة، حتى في حال عدم التصديق على البروتوكولات.[1]

ب- القرار٢٤١٧ (٢٠١٨) لمجلس الأمن: مقاربة سياسية لحماية الحق في الغذاء

شكّل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤١٧ الصادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨ تطورًا سياسيًا لافتًا في الاعتراف بخطورة استخدام الجوع كسلاح في النزاعات، وأكد القرار في فقراته الأولى أن «تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب قد يشكل جريمة حرب» حسب القانون الدولي، وقد طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقارير دورية إلى المجلس حول الحالات التي يُستخدم فيها الجوع بشكل منهجي، كما دعا إلى محاسبة مرتكبي هذه الأفعال ، ومع ذلك، لا يتضمن القرار آليات عقابية واضحة أو إلزامية، مما يضعف من فاعليته كأداة رادعة، خاصة في ظل غياب توافق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولم تُسجّل حتى الآن أي حالات محاسبة مباشرة بموجب القرار، رغم توثيق انتهاكات جسيمة في عدة دول، مثل استخدام الحصار الغذائي في الغوطة الشرقية بسوريا، وفي تعز باليمن، وفي تيغراي بإثيوبيا.[2]

ج- الإشكالات القانونية والتطبيقية في النزاعات غير الدولية

رغم وضوح النصوص القانونية التي تُجرّم تجويع المدنيين، إلا أن معظم النزاعات المعاصرة تنتمي إلى فئة النزاعات المسلحة غير الدولية (intra-state conflicts)، ما يثير إشكاليات بشأن إلزام الجماعات المسلحة غير الحكومية بهذه النصوص. فهذه الجماعات لا تلتزم عادة بالقانون الدولي، ولا تخضع لآليات المساءلة التقليدية ، وقد بيّنت الفقهية القانونية العربية أن القصور في إلزام هذه الأطراف لا يعود فقط إلى ضعف القانون، بل إلى غياب آليات تنفيذية فعالة، وصعوبة الوصول إلى مرتكبي هذه الانتهاكات، فضلًا عن التردد السياسي للدول

(١) صباح حمزة الجبوري، "حماية المدنيين من استخدام الجوع كسلاح في النزاعات المسلحة." (مجلة الدراسات السياسية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٥٧، بغداد: ٢٠١٨)، ص. ١٢٢–١٢٦.

(٢) فاضل كاظم الزبيدي، "القرار ٢٤١٧ لمجلس الأمن وأثره القانوني على حماية الأمن الغذائي."، (مجلة القانون والسياسة، جامعة كركوك، المجلد ١٠، العدد ٢، العراق: ٢٠٢١)، ص. ١٨٨–١٩١.

في ملاحقتهم دوليًا، خاصة إذا كانوا طرفًا مدعومًا إقليميًا أو دوليًا.[١]

يمكن القول : إن الإطار القانوني الدولي يوفر أسسًا قوية لحماية الأمن الغذائي في النزاعات المسلحة، سواء من خلال القواعد الاتفاقية أو العرفية، إلا أن الفجوة الأكبر تكمن في غياب آليات الإنفاذ والمساءلة، وضعف الإرادة السياسية الدولية في تفعيل هذه النصوص، ويبقى القرار ٢٤١٧ خطوة متقدمة، لكنها محدودة الأثر ما لم تُقرن بإجراءات رقابية حقيقية، وشراكات دولية تُعلي من شأن الحق في الغذاء كمكون أساسي من مكونات الكرامة الإنسانية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في مناطق النزاع

رغم فعالية الآليات التنفيذية للأمم المتحدة في معالجة أزمات الغذاء، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن جملة من التحديات التي تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، وهذه التحديات لا ترتبط فقط بالبيئة المادية للنزاعات، بل كذلك بالإطار السياسي والقانوني الذي تعمل فيه الوكالات الإنسانية، وسيتم إدراج أبرز هذه التحديات بكل من الاتي: [٢]

١- **تقييد الوصول الإنساني:** غالبًا ما تفرض الأطراف المتنازعة قيودًا صارمة على دخول القوافل الغذائية والمساعدات، وتُستخدم كوسيلة ضغط سياسي، كما حدث في سوريا واليمن وميانمار، وهو ما يمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني.

٢- **تسيس المساعدات الغذائية:** تدخل الدول والجهات المانحة في توجيه المساعدات أيديولوجيًا أو جيوسياسي يقلل من حيادية برامج الأمم المتحدة، ويؤدي إلى استبعاد بعض المناطق أو الفئات الضعيفة من الاستفادة الفعلية.

٣- **نقص التمويل والاستدامة المالية:** يشهد العمل الإنساني تراجعًا في حجم التمويلات، وغيابًا للتخطيط بعيد المدى، مما يهدد استمرارية البرامج، ويجبر وكالات الأمم المتحدة على العمل وفق أولويات قصيرة الأجل.

٤- **صعوبة التنسيق الميداني:** تعدد الفاعلين، وغياب قنوات تنسيق فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، يؤدي إلى التكرار أو الفجوات في الاستجابة.

---

(١) زهراء عبد الكريم الهاشمي، "مدى فعالية تطبيق القانون الدولي الإنساني على الجماعات المسلحة غير الدولية." (مجلة العلوم القانونية، جامعة النهرين، العدد ٧٢، العراق: ٢٠٢٠)، ص. ٩٩–١٠٣.

(٢) محمد غسان، ٢٠٢١. «التحديات الإنسانية في مناطق النزاع.»، (مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، عمان: ٢٠٢١)، ص١٠١–١١٩.

٥- **غياب المساءلة الدولية:** رغم وضوح النصوص القانونية التي تجرّم استخدام الجوع كسلاح، إلا أن الملاحقة القانونية للمسؤولين عن ذلك تبقى نادرة، ما يشجع على تكرار الانتهاكات دون رادع حقيقي.

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم خلال البحث، يتبين أن الأمن الغذائي في مناطق النزاع لم يعد مجرد بعد اقتصادي أو إنساني، بل أصبح مكونًا إستراتيجيًا من مكونات الأمن القومي والدولي، وهو ما يستدعي مقاربات متعددة المستويات من قبل الفاعلين الدوليين، وعلى رأسهم منظومة الأمم المتحدة، فالأمن الغذائي لا يرتبط فقط بإيصال الغذاء أو تقديم المساعدات الطارئة، بل يتصل بجملة من العوامل الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي تعزز قدرة المجتمعات على الصمود، وتحد من احتمالات الانزلاق نحو مجاعات أو أزمات إنسانية مستدامة.

أظهرت الدراسة أن الأمم المتحدة، من خلال برامجها المختلفة، خصوصًا برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تعتمد نهجًا مركبًا يجمع بين الإغاثة العاجلة ودعم سبل العيش المستدامة، وذلك ضمن إطار قانوني يحظر استخدام التجويع كسلاح، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم ٢٤١٧ (٢٠١٨)، واتفاقيات جنيف، والقانون الدولي الإنساني.

مع ذلك، فإن هذه الجهود تصطدم بجملة من التحديات البنيوية، أبرزها تعقيد بيئات النزاع، والقيود السياسية على العمل الإنساني، والانقسامات داخل المجتمعات المحلية، وضعف التمويل، وتضارب مصالح الأطراف الدولية، ولا يمكن النظر إلى دور الأمم المتحدة في هذا المجال بمعزل عن البيئة الدولية الأوسع، التي باتت تشهد تراجعًا في الالتزام الجماعي بالمسؤولية الإنسانية، وتزايدًا في تسييس العمل الإغاثي.

وعليه، فإن المقاربة المستقبلية لتعزيز الأمن الغذائي في مناطق النزاع تتطلب توسيع الشراكات مع الفاعلين المحليين، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتكثيف المساءلة القانونية تجاه الجهات التي تستخدم الغذاء كأداة ضغط سياسي أو كسلاح حرب، كما ينبغي الانتقال من مرحلة "الإغاثة" إلى مرحلة "إعادة البناء المستدام"، وربط الأمن الغذائي بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الثاني (القضاء على الجوع)، والهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

قائمة المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١- **الكتب العربية والمترجمة:**

أ- احمد إبراهيم محمود، الحروب الاهلية في افريقيا، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١).

ب- الامن الغذائي والنزاع في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، (الأمم المتحدة، نيويورك: ٢٠١٠).

ج- داليا إسماعيل محمود، المياه والعلاقات الدولية، ط١، (مكتبة مدبولي، مصر: ٢٠٠٦).

٢- **المجلات والصحف**

أ- إبراهيم احمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الامن الغذائي العربي، (مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العددان ٣-٤، ٢٠١١).

د- أسيل قاسم العزاوي، "دور برنامج الأغذية العالمي في إدارة الأزمات الإنسانية في اليمن."، (مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد ٣١: ٢٠٢٢).

هـ- زهراء عبد الكريم الهاشمي، "مدى فعالية تطبيق القانون الدولي الإنساني على الجماعات المسلحة غير الدولية." مجلة العلوم القانونية، (جامعة النهرين، العدد ٧٢، العراق: ٢٠٢٠).

و- سعاد إسماعيل الهيتي، "مكتب OCHA ودوره في تنسيق المساعدات الإنسانية." مجلة البحوث الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الموصل، العدد ٤٠، العراق: ٢٠٢٠).

ز- سليم كاظم، "الأمن الإنساني في منظور العلاقات الدولية."، (مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٥٥، بغداد: ٢٠١٩).

ح- صباح حمزة الجبوري، "حماية المدنيين من استخدام الجوع كسلاح في النزاعات المسلحة." مجلة الدراسات السياسية والدولية، (جامعة بغداد، العدد ٥٧، بغداد: ٢٠١٨).

ط- عبد المجيد حسن، "الأمن الغذائي والنزاعات المسلحة: منظور إنساني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٠، القاهرة: ٢٠٢٠).

ي- فاضل كاظم الزبيدي، "القرار ٢٤١٧ لمجلس الأمن وأثره القانوني على حماية الأمن الغذائي."، مجلة القانون والسياسة، (جامعة كركوك، المجلد ١٠، العدد ٢، العراق: ٢٠٢١).

ك- محمد غسان، ٢٠٢١. "التحديات الإنسانية في مناطق النزاع."، مركز دراسات الشرق الأوسط، (مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، عمان: ٢٠٢١).

ل- هبة عبد الرحمن الطائي، ٢٠٢١. "فاعلية منظمة FAO في دعم الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاعات." (مجلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٨، العراق: ٢٠٢١).

٣- **الرسائل والاطاريح**

أ- هشام حكمت، دبلوماسية القمة في تسوية المنازعات العربية في أطار الجامعة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد: ١٩٩٤).

٤- التقارير:

أ- تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP)، "تقييم حالة غزة"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ٢٠٢٤.

ب- تقرير حالة انعدام الامن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، ٢٠١٠.

ج- تقرير مكتب OCHA عن غزة، مايو ٢٠٢٤.

د- الغوث ولد الطالب جدو، اهم تحديات الامن الغذائي العربي، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وافاق الثورة الصناعية الرابعة، المعهد العربي للتخطيط، (اتحاد الغرف العربية، بيروت: ٢٠١٩).

هـ- "تقرير الأمن الغذائي في أوكرانيا"، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ٢٠٢٣.

و- المنظمة العربية للتنمية والزراعة، دراسة تقويم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الامن الغذائي العربي، (الخرطوم: ١٩٩٤).

٥- **شبكة الانترنت**

أ- التجويع جريمة حرب بـ"سلاح" الغذاء، شبكة الجزيرة، ٣٠/ ٣/ ٢٠٢٥، وعلى الرابط: https://www.aljazeera.net/1